أثر السياسة المالية في تحقيق الاستقرار الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة 2000-2020

The impact of fiscal Policy on achieving economic stabilité in Algeria, a standard analytical study

شوبار لياس *

جامعة المسيلة -الجزائر-

lyes.choubar@univ-msila.dz

تاريخ الاستلام: 20 /11/ 2021 تاريخ القبول: 14 /12/ 2021 تاريخ النشر: 31 /12/ 2021

الملخص

لقد شهدت الجزائر خلال الفترة 2000-2020 تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي من خلال أدوات السياسة المالية متمثلة في الإيرادات العامة والنفقات العامة والموازنة العامة بهدف تحقيق الاستقرار الاقتصادي، جاءت هته الورقة البحثية لتبين أثر السياسة المالية على تحقيق الاستقرار الاقتصادي وقد خلصت الى أن لأدوات السياسة المالية التأثير الإيجابي عبى مؤشرات الاستقرار الاقتصادي ولكن هذا التأثير ضعيف، ما يجب على الدولة الجزائرية إعادة النظر في كيفية تطبيق أدوات السياسة المالية.

كلمات مفتاحية: السياسة المالية، الاستقرار الاقتصادي، البطالة، ميزان المدفوعات، النمو الاقتصادي

تصنيف JEL : E62,F43,J06

Abstract

During the period 2000-2020, Algeria witnessed the state's intervention in economic activity through fiscal policy tools represented in public revenues, public expenditures and the public budget with the aim of achieving economic stability. The positive impact on indicators of economic stability, but this impact is weak, which is why the Algerian state must reconsider how to implement financial policy tools.

Keywords: Fiscal Policy, Economic Stability, Unemployment, Balance of Payments, Economic growth

JEL classification codes : E62 ; F43, J06

* المؤلف المرسل: شوبار لياس lyes.choubar@univ-msila.dz

مقدمة:

تعد السياسة المالية أداة مهمة في تحقيق الاستقرار الاقتصادي، وهي سياسة مالية تنظم عمل النفقات العامة والإيرادات العامة باعتبارها أداة مهمة في تحقيق هذا الاخير، ولتبيان هذا التأثير من خلال تحليل تطورات السياسة المالية للجزائر خلال الفترة2000-2020 لأ هم ادواتها المطبقة في الجزائر وتأثيرها على محددات الاستقرار الاقتصادي الكلي، من خلال ما سبق يمكن طرح الإشكالية التالية:

ما هو دور السياسة المالية في تحقيق الاستقرار الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة 2000-2020؟

وللإجابة على هذه الإشكالية قسمنا هذه الورقة البحثية الى ثلاث محاور أساسية:

I- التأصيل السياسة المالية والاستقرار الاقتصادي

تعتبر السياسة المالية أحد الركائز الأساسية التي تقوم عليها السياسة الاقتصادية، حيث يتم استخدامها لتحقيق الاستقرار الاقتصادي وفيما يلي سنحاول عرض الإطار النظري للسياسة المالية والاستقرار الاقتصادي.

1. السياسة المالية:

ارتبط مفهوم السياسة المالية وتطورها بتطور دور الدولة وتدخلها في النشاط الاقتصادي، فمع تطور النشاط الاقتصادي للدولة ازدادت مكانة السياسة المالية واكتسبت أهمية كبيرة ضمن السياسات الاقتصادية نظرا لارتباطها الوثيق بكافة نواحي الحياة الاقتصادية وما تسعى إلى تحقيقه من أهداف اقتصادية واجتماعية

1.1. مفهوم السياسة المالية:

كانت السياسة المالية ترادف في معناها الأصلي كلا من المالية العامة وميزانية الدولة إلا انه مع تطور الحياة الاقتصادية وظهور مهام جديدة في المجالات الاقتصادية المختلفة وتطور دور الدولة الفعال كان لابد من تحديد تعريف دقيق ومحدد للسياسة المالية (مغيمش الشمري، 2017، ص16) ويعكس مفهوم السياسة المالية حاجات المجتمع وتطلعاته ففي ظل الدولة الحارسة ركز الاقتصاديون على مفهوم توازن الموازنة العامة وبعد مجيء كينز وظهور مبدأ التدخل الحكومي في النشاط الاقتصادي تطور مفهوم السياسة المالية وأصبحت أداة لحل المشاكل الاقتصادية وقد تعزز استعمال هذا المصطلح على نطاق أكاديمي بنشر كتاب السياسة المالية ودورات الأعمال للبروفيسور Alain .H .Hansen لابد من تحديد تعريف دقيق ومحدد للسياسة المالية.

ويردّ كتاب المالية العامة لفظ السياسة المالية إلى كلمة فرنسية قديمة Fisc وتعني حافظة النقود أو الخزانة (حشيش، 1992،صفحة 2) والفكر المالي يزخر بتعاريف عديدة للسياسة المالية نسوق بعضا منها:

تعرف السياسة المالية بأنها السياسة التي تقوم بموجبها الحكومة استخدام نفقاتها وإراداتها من أجل تحقيق التأثيرات المرغوبة واستبعاد التأثيرات الغير مرغوبة على الدخل والإنتاج والاستخدام (حسن خلف، 2008،صفحة 355).

وتعرف أيضا على أنها دراسة تحليلية للنشاط المالي للقطاع العام وما يتبع هذا النشاط من آثار بالنسبة لمختلف قطاعات الاقتصاد القومي، وهي تتضمن فيما تتضمنه تكييفا كميا لحجم الإنفاق العام والإرادات العامة وكذا تكييفا نوعيا لأوجه هذا الإنفاق ومصادر هاته الإرادات بغية تحقيق أهداف معينة (فوزي، 1971، صفحة21).

ويعرفها البعض بأنها مجموعة من القواعد والأساليب والإجراءات والتدابير التي تتخذها الدولة لإدارة النشاط المالي لها بأكبر كفاءة ممكنة لتحقيق مجموعة من الأهداف الاقتصادية والاجتماعية والسياسية خلال فترة معينة (عبد الحميد، 2003، صفحة43).

ومن خلال التعريفات السابقة نستخلص أن السياسة المالية هي أداة من أدوات الحكومة للتأثير على النشاط الاقتصادي والتي تستعمل فيها نفقاتها وإراداتها وموازنتها العامة من أجل تحقيق الأهداف الاقتصادية والاجتماعية والسياسة التي تسعى إليها أي أنها وسيلة الدولة لإحداث آثار مرغوبة وتجنب آثار غير مرغوبة على كافة متغيرات النشاط الاقتصادي والاجتماعي والسياسي.

2.1 أهداف السياسة المالية:

أصبح من الضروري بعد اتساع دور الدولة في النشاط الاقتصادي أن تعمل الحكومة على أن يتناسق نشاطها مع نشاط الأفراد وينسجم معه وتوحد الأهداف والجهود ولا تتعارض أو تنافس ولذل أصبح لزاما على السياسة المالية أن تعمل على تحقيق التوازن في جوانب الاقتصاد القومي، ومن بين أهداف السياسة المالية نجد منها:

التوازن المالي: ويقصد به استخدام موارد الدولة على أحسن وجه فينبغي مثلا أن يتسم النظام الضريبي بالصفات التي تجعله يلاءم حاجات الخزانة العامة حيث المرونة والغزارة، ويلاءم في الوقت ذاته مصلحة الدول من حيث عدالة التوزيع ومواعيد الجباية والاقتصاد وما إلى ذلك، وأيضا لا تستخدم القروض إلا لأغراض إنتاجية وهكذا (مغيمش الشمري، 2017).

التوازن الاقتصادي : معنى الوصول إلى حجم الإنتاج الأمثل ، وهذا يعني أنه يتعين على الحكومة أن توازن بين نشاط القطاعين الخاص والعام للوصول إلى أقصى إنتاج ممكن ، فكلما كانت المشروعات الخاصة اقدر على الإنتاج من المشروعات العامة ، كلما وجب على الحكومة أن تمتنع عن التدخل المباشر وان تقصر نشاطها على التوجيه بواسطة الإعانات والضرائب إذا دعت الحاجة إلى ذلك ، وينبغي إلا تقل النافع التي يحصل عليها المجتمع من الإنفاق الحكومي عن تلك التي كان يمكن الحصول عليها لو ظلت الموارد في أيدي الأفراد و يتحقق التوازن بين القطاعين العام والخاص عندما يصل مجموع المنافع الناتجة عن المنشآت الخاصة و النفقات معا إلى أقصى حد مستطاع ، أي عندما يصل مجموع الدخل القومي إلى حده الأقصى ، أو بعبارة أخرى يتحقق هذا التوازن عندما نجد أن المنافع الناتجة عن النشاط الاقتصادي للحكومة يتعادل مع المنافع الحدية التي تقتطعها الحكومة بتحصيل إيراداتها من الأفراد ، فالتوازن هنا بعتني استغلال إمكانيات المجتمع على أحسن وجه للوصول إلى حجم الإنتاج الأمثل (عبد الحميد، 2003).

التوازن الاجتماعي: بمعنى أن يصل المجتمع إلى أعلى مستوى ممكن من الرفاهية للأفراد في حدود إمكانيات هذا المجتمع وما تقتضيه العدالة الاجتماعية، وبالتالي لا ينبغي أن تقف السياسة المالية عند حد زيادة الإنتاج، بل يجب أن يقترن هذا الهدف بتحسين طرق توزيع المنتجات على الأفراد، إذ يمكن زيادة المنافع التي يحصل عليها المجتمع من مقدار معين من المنتجات عن طريق إعادة توزيعها على الأفراد توزيعا أقرب إلى العدالة (أو المساواة)، أو يستلزم ذلك أن تتدخل الحكومة لإعادة توزيع الدخل القومي بأدوات السياسة المالية (عمرون، 2018).

3.1 أدوات السياسة المالية:

لإحداث آثار مرغوبة وتجنب اخرى غير مرغوبة على كافة متغيرات النشاط الاقتصادي والاجتماعي والسياسي وذلك قصد تحقيق الأهداف المنشودة للمجتمع {عمالة كاملة، معالجة الاختلالات المالية والاقتصادية، التوزيع العادل للدخول، التنمية الاقتصادية .....} توجد أدوات للسياسة المالية تتمثل في:

- **سياسة النفقات العامة:** يمكن تعريف الانفاق الحكومي على أنه " مجموع المصروفات التي تقوم الدولة بإنفاقها في شكل كمية معينة من المال خلال فترة زمنية معينة، بهدف اشباع حاجات عامة معينة للمجتمع الذي تنظمه هذه الدولة. (لعمارة، 1998) والتقسيم الجزائري للنفقات العامة تم وفق قانون 1983 الى ثلاث أقسام: التسيير والتجهيز والقسم الثالث لميزانية الاستثمار.

- **سياسة الايرادات العامة:** الايرادات العامة هي مجموعة الدخول التي تحصل عليها الدولة من المصادر المختلفة من أجل تغطية نفقاتها العامة وتحقيق التوازن الاجتماعي والاقتصادي (شليق ، 2012) ويمكن تقسيم الايرادات العامة الى ايرادات عامة عادية وايرادات عامة غير عادية.
- **السياسة الميزانية (الموازنة العامة):** ويقصد بها البيان التفصيلي للإيرادات العامة للدولة ونفقاتها المتوقعة خلال فترة عادة ما تكون سنة، ويتم عرض الموازنة على السلطة التشريعية لاعتمادها، وبطبيعة الحال فان هذه التوقعات قد تختلف عند التطبيق، ولهذا فان الموازنة العامة تنتهي الى ثلاث حالات هي توازن أو عجز أو فائض

2. الاستقرار الاقتصادي

1.2 مفهوم الاستقرار الاقتصادي: يعتبر مفهوم الاستقرار الاقتصادي من أكثر المفاهيم شيوعا في الأدبيات والدراسات الاقتصادية وعلى الرغم من ذلك لا يوجد تعريف موحد له ما يتم المزج بين الاستقرار الاقتصادي والاستقرار المالي وذلك بكون الاستقرار الاقتصادي يساهم في الاستقرار المالي والعكس صحيح. بالإضافة إلى ذلك، فإن العديد من المبادرات الدولية المتبناة لتعزيز الاستقرار المالي تتضمن العديد من مؤشرات أداء الاقتصاد الكلي وثيقة الصلة بالاستقرار المالي.

ولقد اكتسب مجال الاستقرار الاقتصادي أهمية كبرى على المستوى الدولي في ضوء تداعيات الأزمة المالية العالمية خلال الفترة 2007-2009 وأزمة الديون السيادية الأوروبية خلال عامي 2010 و2011 ولقد سعى العديد من الدول والتجمعات الاقتصادية في العالم إلى تبني سياسات لتعزيز الاستقرار الاقتصادي واعتماد بعض المعايير لتقييم مدى سلامة أدائها الاقتصادي وتحديد مواطن القوة والضعف، واتخاذ التدابير اللازمة لتحصين اقتصاداتها من الصدمات الاقتصادية المحتملة وتقليل مستويات الانكشاف الاقتصادي.

وفيما يتعلق بالمفاهيم الأساسية للاستقرار الاقتصادي فأن الاستقرار الاقتصادي هو الحالة المعاكسة للتقلبات المستمرة في النشاط الاقتصادي(الدورة الاقتصادية) والمفهوم الأوسع انتشاراً على المستوى الدولي، هو الذي يعرفه صندوق النقد الدولي بكونه الوضعية التي تُمكن الدولة من تفادي الأزمات الاقتصادية والمالية، وتجنب التقلبات الحادة في النشاط الاقتصادي(IMF, 2018) التضخم المرتفع والتقلب المفرط في أسعار الصرف والأسواق المالية،" حيث تؤدي هذه التقلبات إلى زيادة مستويات عدم التيقن وتثبط الاستثمار، وتعرقل النمو الاقتصادي، وبالتالي تؤثر سلباً على مستويات المعيشة. وعلى الرغم من أن الاقتصاد الديناميكي غالباً ما يشهد تقلبات اقتصادية وتغيرات هيكلية، إلا أن التحدي الأكبر أمام متخذي القرار يتمثل في التقليل

من عدم الاستقرار دون تقليص قدرة النظام الاقتصادي على رفع مستويات المعيشة من خلال السعي المتواصل لزيادة مستويات الإنتاجية والكفاءة والتوظف.

II- تحليل تطول السياسة المالية في الجزائر 2000-2020

ازدادت أهمية دراسة مؤشرات الميزانية العامة في الجزائر من خلال توسع دور الدولة وزيادة تدخلها في الحياة الاقتصادية، إلى كونها تستعمل في تحقيق الأهداف إذ أنها تعكس كافة جوانب الأنشطة العامة.

1.تطور إجمالي النفقات العامة في الجزائر (2000-2020)

الجدول رقم (01) الموالي يوضح تطور إجمالي النفقات العامة (2000–2020)

الوحدة: مليار دينار

السنوات	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010
إجمالي النفقات العامة	1178,1	1321,2	1550,7	1639,3	1888,7	2052,3	2453	31086.6	4191,1	4264,3	4466.94
السنوات	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018	2019	2020	
إجمالي النفقات العامة	5731,1	7169,9	60243	6995,7	7656,3	7297,5	7389,3	8627,2	8557.7	7823.1	

المصدر: قوانين المالية للسنوات المعنية

الشكل رقم (01) يوضح تطور إجمالي النفقات العامة (2000–2020)

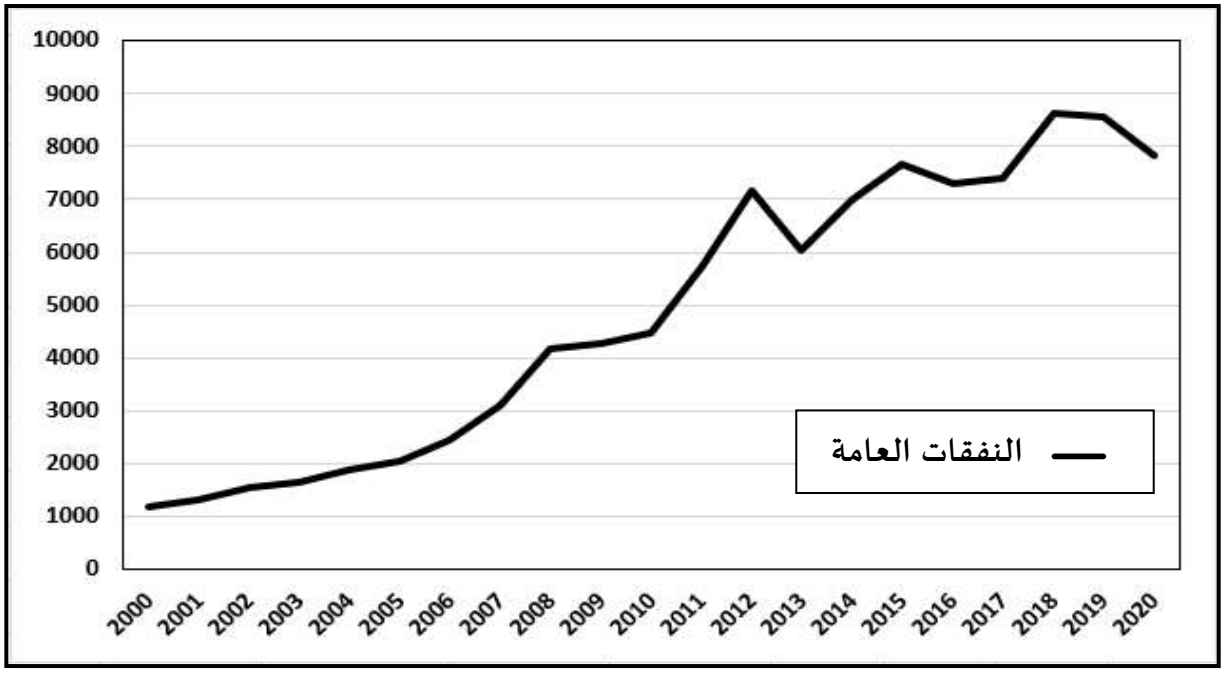

المصدر: من إعداد الباحث اعتمادا على معطيات الجدول 01

من الجدول والشكل رقم (1) نلاحظ زيادة النفقات العامة من 1178.1 مليار دينار سنة 2000 إلى 4246,3 مليار دينار سنة 2009 وهذا راجع إلى الارتفاع الملحوظ في أسعار النفط والتسديد المسبق

للديون الخارجية سنة 2006 ومن سنة (2010-2017) تبين وجود زيادة طفيفة، فمن سنة 2009 إلى 2010 ارتفعت النفقات العامة من 4264,3 مليار دينار سنة 2009 إلى 4466,9 مليون دينار سنة 2010 أي بنسبة 9.31 % وهذا راجع إلى أزمة 2008. أما من سنة 2012 إلى 2014 انخفضت النفقات العامة، لترجع وتحسن من سنة 2015 لتصل إلى حوالي 7389.3 مليار دينار سنة 2017 لترتفع خلال سنتي 2018 و2019بمعدل 8592.5 وقد سجل انخفاض سنة 2020 حيث وصل إجمالي النفقات العامة 7823.1.

الجدول رقم (02): تطور إجمالي الإيرادات العامة في الجزائر (2000-2019).

الوحدة: مليار دينار

السنوات	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010
إجمالي الإيرادات العامة	1578,1	1505,5	1603,1	1974,2	2229,8	3082,9	3639,9	3639,9	5190,5	3676	4392,9
السنوات	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018	2019	2020	
إجمالي الإيرادات العامة	5790,1	6411,3	5957,5	5738,3	5103,1	5110,1	6182,8	6714,2	6507,9	6278,9	

المصدر: قوانين المالية للسنوات المعنية

الشكل رقم (02): يوضح تطور إجمالي الايرادات العامة (2000–2020)

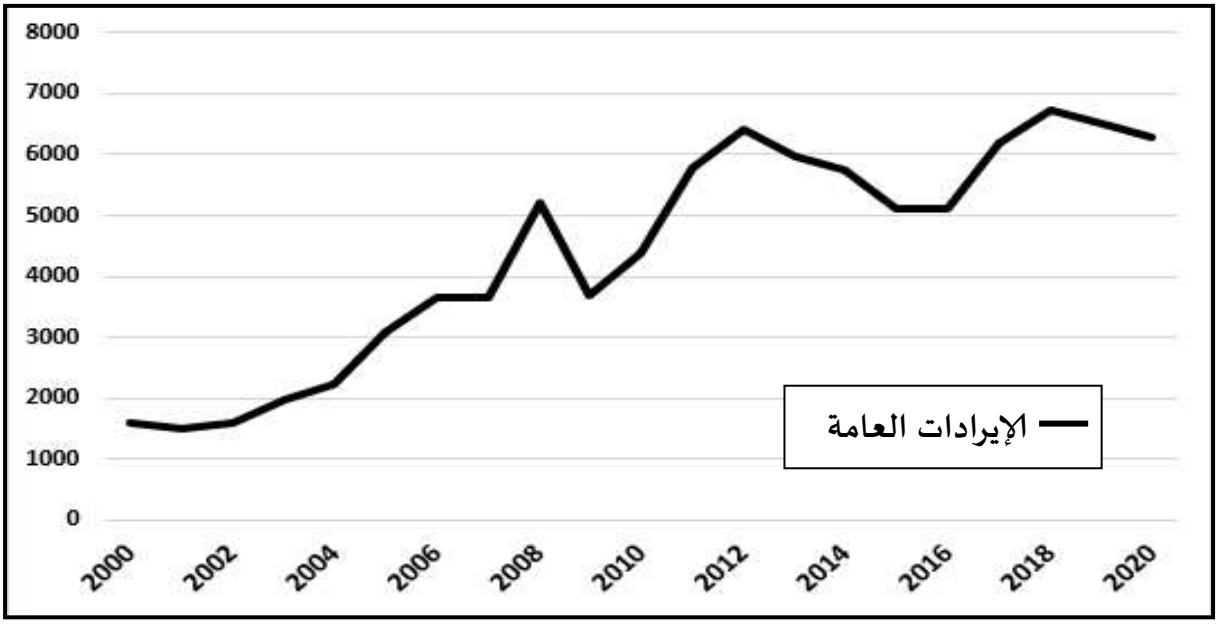

المصدر: من إعداد الباحث اعتمادا على معطيات الجدول 02.

من الجدول والشكل أعلاه نلاحظ أن الإيرادات العامة بلغت 1578.16 مليار دينار سنة 2000 لتصل إلى 3687,9 مليار دينار سنة 2007، وهذا راجع أساسا إلى ارتفاع الجباية البترولية.

وفي سنة 2008 شهدت الإيرادات العامة ارتفاعا قدر ب 5190,5 مليار دينار مقابل 36789 مليار دينار سنة 2007 أي ارتفعت بنسبة 40.75 % تقريبا بينما بقيت راكدة سنة 2009، وقد نتج عن

هذا الارتفاع الزيادة في عائدات المحروقات المتصلة بالتطور الموازي في أسعار المحروقات في الأسواق الدولية.

وفي سنة 2012 بلغت الإيرادات العامة مستوى 6411,3 مليار دينار مقابل 5790,1مليار دولار سنة 2011 أي ارتفاع قدره 10.7 % ، وترجع هذه الزيادة بشكل كبير إلى زيادة الضرائب على الدخل والحقوق الجمركية أما في سنة 2015 بلغت الإيرادات العامة مستوى 5103,1 مليار دينار مقابل 5738,4 مليار دينار في 2014 أي بانخفاض قدره 635,3 مليار دينار ويعود سبب الانخفاض المعتبر في الجمالي إيرادات الميزانية كليا عن الانخفاض في إيرادات المحروقات.

وفي سنة 2017 بلغت إيرادات الميزانية 6182,8 مليار دينا مقابل 5110,1 مليار دينار سنة 2016، أي بارتفاع يقارب 21 % نجم عن هذا الارتفاع المعتبر ارتفاع الجباية البترولية على المحروقات ولترتفع سنة 2018 كأقصى حد لتصل إلى 6714.2 مليار دينار لارتفاع الجباية العادية وفي الأخير أي سنة 2020 سجلت الإيرادات العامة 6278.9 مليار دينار.

3.تحليل تطور الموازنة العامة في الجزائر (2000-2020)

عرف المشرع الجزائري الموازنة العامة للدولة بأنها تلك الوثيقة التي تتشكل من الإيرادات والنفقات النهائية للدولة المحددة سنويا بموجب قانون المالية والموزعة وفق الأحكام التشريعية والتعليمية المعمول بها وتكون الموازنة العامة في التشريع الجزائري من جانبين، جانب النفقات العامة، وجانب الإيرادات العامة والجدول الموالي يوضح تطور رصيد الموازنة خلال الفترة 2000-2020

الجدول (03): تطور رصيد الميزانية العامة للجزائر (2000-2020)

الوحدة: مليار دينار

	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006
إجمالي الإيرادات	1578.1	1505.5	1603.1	1974.2	2229.8	3082.9	3639.9
إجمالي النفقات	1178.1	1321.2	1550.7	1639.26	1888.7	2052.3	2453.01
الموازنة العامة	400.5	184.5	52.5	335.1	340.9	1030.8	1196.9
	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013
إجمالي الإيرادات	3639.9	5190.5	3676	4392.9	5790.1	6411.3	5957.5
إجمالي النفقات	3108.6	4191.05	4264.3	4466.94	5731.1	7169.9	6024.32
الموازنة العامة	579.3	998.5	570.3	74-	63.5-	758.6	66.6-
	2014	2015	2016	2017	2018	2019	2020
إجمالي الإيرادات	5738.3	5103.1	5110.1	7389.3	8627.2	8557.7	7823.1
إجمالي النفقات	6995.7	7656.3	7297.5	6182.8	6714.2	6507.9	6278.9
الموازنة العامة	1257.3-	-2553.2	2187.4-	1206.5-	1913-	2049.8-	1544.2-

المصدر: بالاعتماد على قوانين المالية للسنوات المعنية

الشكل رقم (03) يوضح تطور الموازنة العامة (2000–2020)

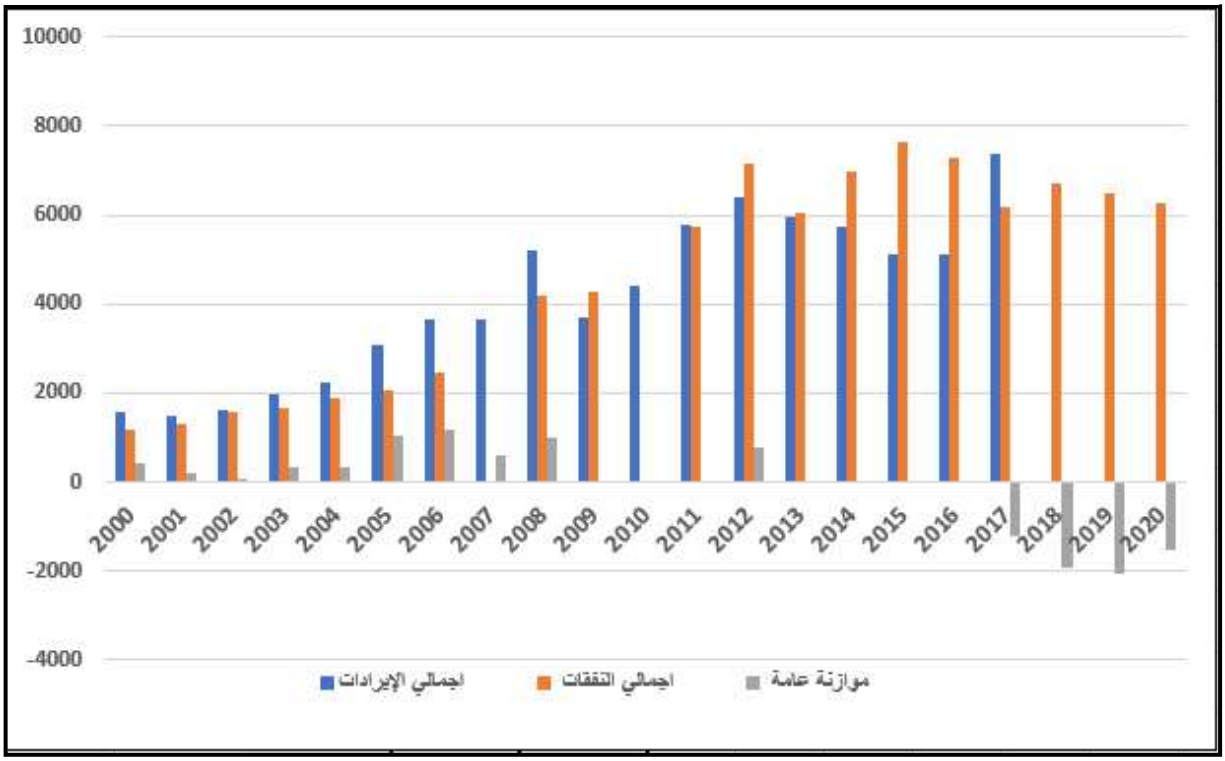

المصدر من اعداد الباحث بالاعتماد على الجدول رقم 03

من خلال تحليل معطيات الجدول يلاحظ أن ميزانية الدولة حققت فائض هيكلي من سنة 2000 إلى 2008 حيث قدر ب 998,5 مليار دج سنة 2008.

ومن سنة 2009 الى 2020 سجلت عجز هيكلي بلغ أقصاه سنة 2019 بعجز قيمته 2049.8 مليار دينار يعود أسبابه إلى تفوق حصة النفقات العامة عن حصة الإيرادات بالرغم من الأموال التي تجنى من إيرادات الجباية البترولية.

III- تحليل أثر السياسة المالية على الاستقرار الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة (2000-2020)

يمكن تحليل أثر السياسة المالية على الاستقرار الاقتصادي الكلي من خلال مؤشرات الأساسية المنصوص عليها في مربع كالدور السحري وهي وضعية كل من النمو الاقتصادي ومعدل البطالة ومعدل التضخم ووضعية ميزان المدفوعات

1.معدل النمو

معدل النمو السنوي لإجمالي الناتج المحلي بأسعار السوق على أساس سعر ثابت للعملة المحلية وتستند الإجماليات إلى السعر الثابت للدولار الأمريكي عام 2010. وإجمالي الناتج المحلي هو عبارة عن مجموع إجمالي القيمة المضافة من جانب جميع المنتجين المقيمين في الاقتصاد زائد أية ضرائب على المنتجات وناقص أية إعانات غير مشمولة في قيمة المنتجات (قرفي و بوحيضر، 2021) ويتم حسابه

بدون اقتطاع قيمة إهلاك الأصول المصنعة أو إجراء أية خصوم بسبب نضوب وتدهور الموارد والجدول الموالي يوضح تطور معدل النمو خلال الفترة 2000-2020.

الجدول رقم (04) تطور معدل النمو (%) الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة (2000-2020)

السنوات	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010
معدل النمو	3,8	3	5,6	7,2	4,3	5,9	1,7	3,4	2,4	1,6	3,6
السنوات	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018	2019	2020	
معدل النمو	2,9	3,4	2,8	3,8	3,7	3,2	1,3	1,2	0,8	-5,48	

المصدر: احصائيا البنك العالمي (ملف مؤشرات التنمية العالمية)

الشكل (4) يوضح تطور معدل النمو خلال الفترة (2000–2020)

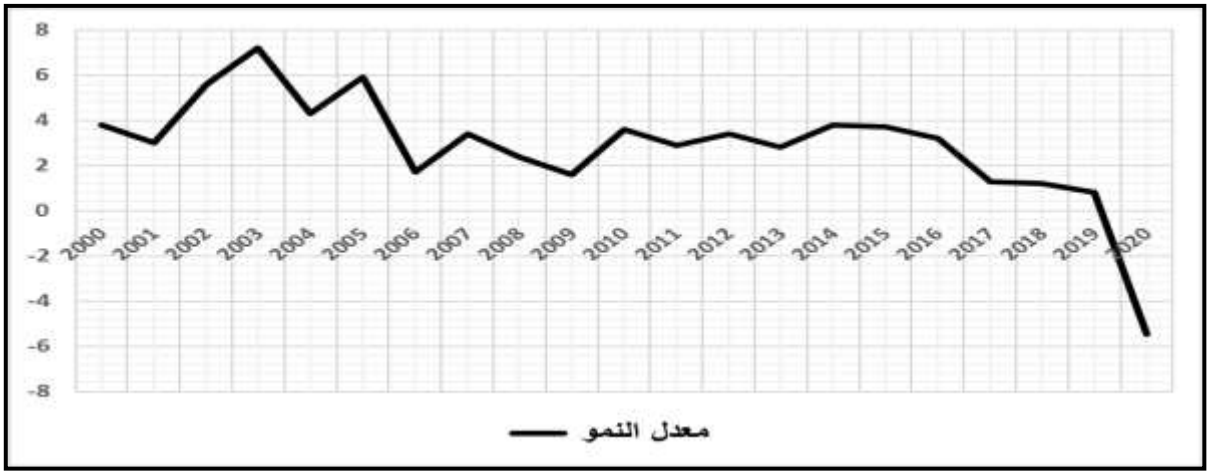

المصدر: من إعداد الباحث اعتمادا على الجدول رقم 04

من الجدول والمنحني نلاحظ أن الاقتصاد الجزائري سجل نموا قويا من بداية 2000 إلى 2005 وذلك راجع إلى ارتفاع أسعار النفط و زيادة الانفاق العمومي ومن سنة 2006 إلى 2011 عرف النمو تذبذبا مستمرا وهذا راجع إلى التغيرات الخاصة في أسعار البترول، أما بالنسبة لسنة 2012 إلى 2015 عرفت نسبة النمو الاقتصادي (33 %) وهذا الارتفاع الطفيف راجع لتأثره بقطاع المحروقات، ثم عادت نسبة الانخفاض مرة أخرى ستة 2013، وارتفاعها من سنة 2014 إلى سنة 2015 ، ثم رجعت بالانخفاض مرة أخرى من سنة 2016 إلى سنة 2017 وذلك راجع إلى الانخفاض الحاد لأسعار النفط وفي سنة 2019 سجل النمو الاقتصادي اقل انخفاض 0.8 % وفي سنة 2020 سجل النمو الاقتصادي معدلات سالبة حيث وصل الى -5.8 % .

2.معدل التضخم

يعكس التضخم كما يقيسه مؤشر أسعار المستهلكين التغيّر السنوي للنسبة المئوية في التكلفة على المستهلك المتوسط للحصول على سلة من السلع والخدمات التي يمكن أن تثبت أو تتغير على فترات زمنية محددة، ككل سنة مثلاً وتُستخدم بوجه عام صيغة لاسبير ولتبيان أثر سياسة الانفاق العام على مؤشر معدل التضخم

الجدول رقم (05) تطور معدل التضخم (%) الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة(2000-2020)

السنوات	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010
معدل التضخم	0,33	4,22	1,41	4,26	3,96	1,38	2,31	3,67	4,85	5,73	3,91
السنوات	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018	2019	2020	
معدل التضخم	4,52	8,89	3,25	2,91	4,78	6,39	5,59	4,26	1,95	2,41	

المصدر: احصائيا البنك العالمي (ملف مؤشرات التنمية العالمية

الشكل رقم (05): يوضح تطور معدل التضخم خلال الفترة (2000–2020)

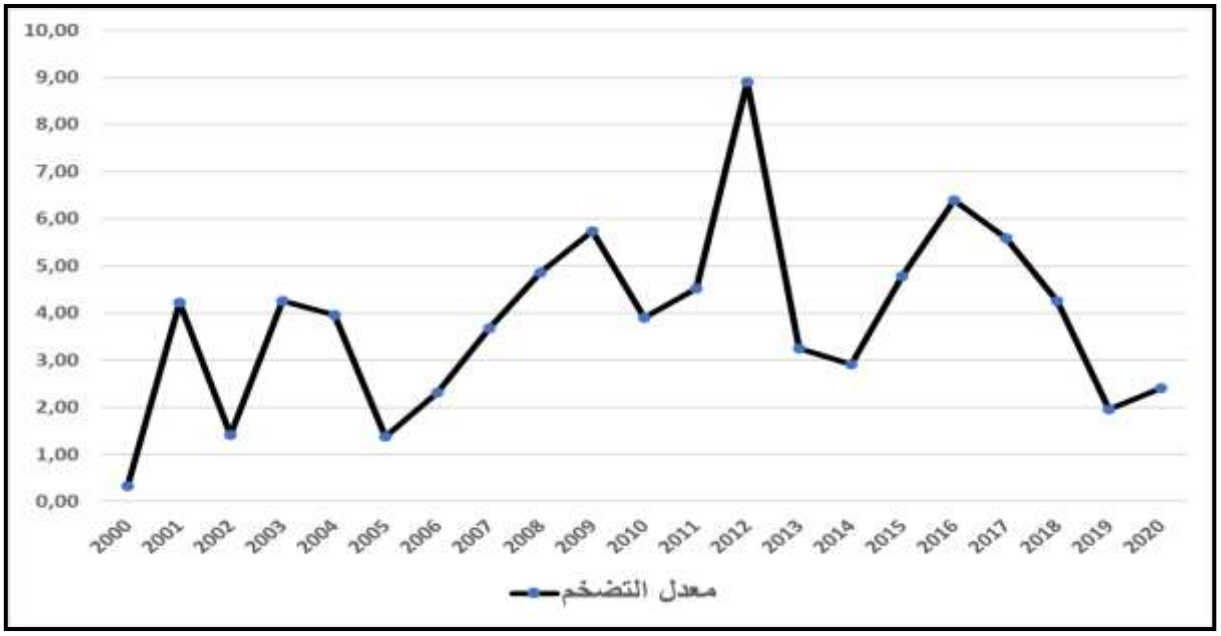

المصدر: من إعداد الباحث اعتمادا على الجدول رقم 05

من خلال الشكل والجدول يتضح ان معدل التضخم في ارتفاع في الفترة 2000-2004 حيث سجل 4.26 سنة 2003 بسبب الزيادة في النفقات العمومية وهذا لارتفاع أسعار البترول، وفي الفترة 2005-2014 سجل ارتفاع ملحوظ بلغ أقصاه سنة 2012 حيث بلغ 8.89 وبعدها في الفترة 2013 -2020 سجل تذبذب ما بين 2.91 و2.41 سنة 2020.

3.معدل البطالة:

تشير البطالة إلى نسبة أفراد القوي العاملة الذين ليس لديهم عمل ولكنهم متاحين للعمل ويبحثون عن الوظائف. ويختلف تعريف القوى العاملة والبطالة تبعاً للبلد للسياسة المالية الدور الكبير في التحكم في معدل البطالة والجدول الموالي يوضح ذلك:

الجدول رقم (06): تطور معدل البطالة (%) الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة(2000-2020)

السنوات	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010
معدل البطالة	29,77	27,30	25,90	23,72	17,65	15,27	12,27	13,79	11,33	10,16	9,96
السنوات	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018	2019	2020	
معدل البطالة	9,96	10,97	9,82	10,21	11,21	10,20	12,00	11,89	11,81	12,83	

المصدر: احصائيا البنك العالمي (ملف مؤشرات التنمية العالمية.

الشكل رقم (06): يوضح تطور معدل التضخم خلال الفترة (2000–2020).

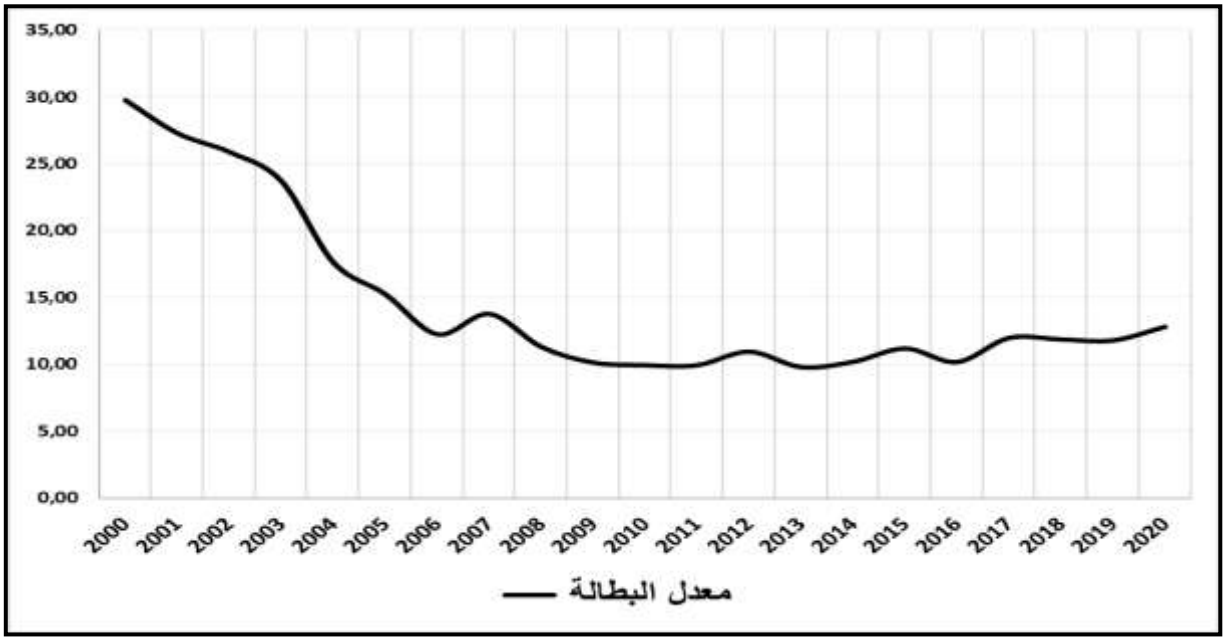

المصدر: من إعداد الباحث اعتمادا على الجدول رقم 05

يتضح من خلال الشكل البياني ان معدل البطالة شهد انخفاضا ملموس فقد سجل سنة 2000 معدل قيمة 29.77 ليسجل سنة 2006 معدل قيمته 12.27 وهذا راجع لسياسة الدولة في امتصاص البطالة عن طريق مشاريع البرامج الاستثمارية الممولة من طرف النفقات العمومية ليواصل الانخفاض حيث بلغ سنة 2011 معدل قيمته 9.96 غير ان هذا الانخفاض الناجم عن استحداث مناصب شغل معظمها في القطاع الرسمي أي في قطاع الوظيفة العمومية، وفي سنة 2012 سجل معدل البطالة ارتفاعا 10.97 ثم بدا في الارتفاع ولكن بنسب ضعيفة وهذا رغم زيادة الانفاق العمومي واتباع الدولة سياسة مالية هدفها تحقيق الاستقرار الاقتصادي، وقد سجل معدل البطالة خلال الثلاث السنوات 2017-2020 الأخيرة ارتفاعا طفيف حيث بمتوسط معدل 11.5.

4.ميزان المدفوعات:

ميزان المدفوعات السجل الذي يتم فيه تسجيل كافة المعاملات الاقتصادية التي يقوم بها الأفراد والمؤسسات والشركات في دولة ما، مع الأفراد والمؤسسات والشركات في باقي دول العالم، ومن ثم يتم تسجيل العمليات المالية التي تتم بينهم سواء التي تدفعها الدولة أو التي تحصلها وذلك خلال مدة زمنية عادة سنة ولمعرفة تأثير السياسة المالية المتبعة من طرف الحكومة خلال الفترة 2000-2020 على ميزان المدفوعات لدينا الجدول الموالي:

الجدول رقم (07) تطور رصيد ميزان المدفوعات في الجزائر خلال الفترة (2000-2020)

السنوات	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010
رصيد ميزان المدفوعات	5,00	6,20	3,60	7,40	9,20	16,90	17,70	29,55	37,00	3,90	14,60
السنوات	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018	2019	2020	
رصيد ميزان المدفوعات	26,30	22,20	10,80	4,75	-14,39	-30,30	-21,76	-15,82	-16,93		

المصدر: احصائيا البنك العالمي (ملف مؤشرات التنمية العالمية.

الشكل رقم (6): يوضح تطور معدل التضخم خلال الفترة (2000–2020).

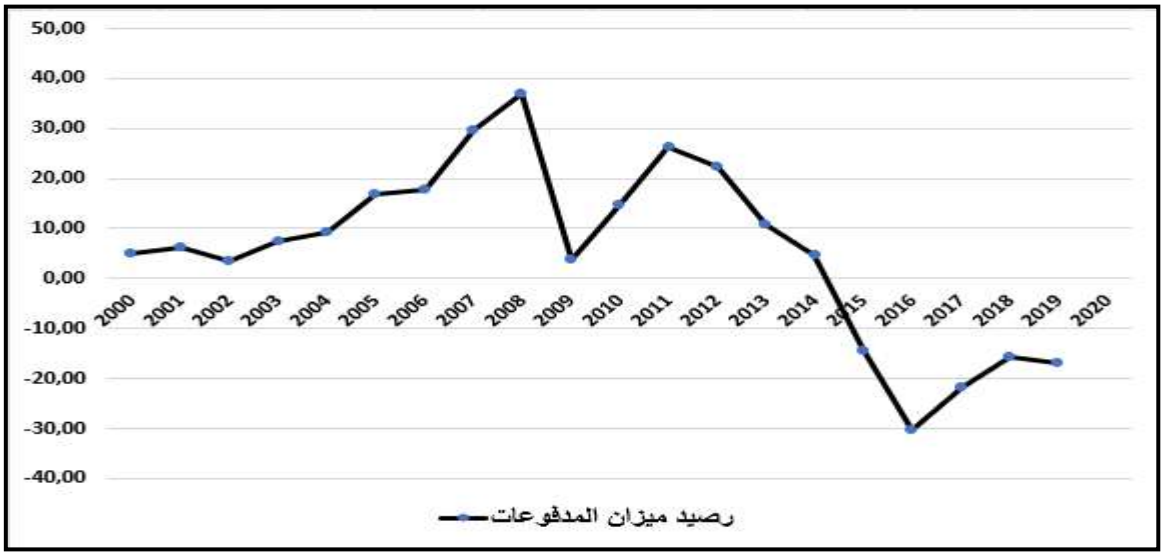

المصدر: احصائيا البنك العالمي (ملف مؤشرات التنمية العالمية.

يلاحظ من الشكل والمنحنى تسجيل ميزان المدفوعات ارتفاعا خلال الفترة 2000-2008 حيث بلغ سنة 2000قيمة 5 مليار دولار ليواصل في الارتفاع ليصل سنة 2008 قيمة 37.00 وهذا الارتفاع ناجد ارتفاع أسعار البترول وبعد سنة 2008 شهد انخفاضا حادا بلغ قيمة 3.90 بسبب الازمة المالية وعدم الاستقرار أسعار البترول في الأسواق المالية، وفي سنة 2015 سجل رصيد سالبا قيمته 14.39 مليار دولار وهذا الرصيد السالب سببه الانخفاض الحاد في أسعار البترول حيث وصل سعر البرميل تقريبا 24.5 للبرميل الواحد من جهة ومن جهة أخرى عدم قدرة الاقتصاد الوطني على استيعاب ارتفاع فاتورة الاستيراد، وفي سنة 2019 انخفض هذا العجز حيث وصل الى 16.93.

الخاتمة

من خلال ما سبق في دراسة أثر السياسة المالية على الاستقرار الاقتصادي في الجزائر خلال الترة 2000-2020 يمكن استخلاص النتائج التالية:

عرفت أدوات السياسة المالية متمثلة في الإيرادات العامة والنفقات العامة والموازنة العامة تطورا مستمراً من فترة الى أخرى ففي الفترة التي عرفت تطبيق برامج الإنعاش الاقتصادي (2000-2004) حاولت الدولة من خلال سياستها المالية تحسين مؤشرات الاستقرار الاقتصادي.

يعتبر الانفاق الحكومي أحد مكونات الطالب الكلي وبالتالي الزيادة في الانفاق الكلي يؤدي للزيادة في المستوى العام للأسعار (معدل التضخم)،

كما ان للسياسة المالية الأثر الواضح على معدلات النمو الاقتصادي فالزيادة في الانفاق الحكومي تودي الى رفع معدل النمو،

وجب على الدولة تنويع مصادر الدخل أي الاتجاه الى تنويع الصادرات.

العمل على ترشيد النفقات والعمل بمبدأ الحوكمة في تسيير المال العام.

سجل الرصيد الكلي لميزان المدفوعات الجزائري خلال فترة الدراسة 2005-2013حالة فائض ويرجع تذبذب الرصيد بالدرجة الأولى الى تقلبات أسعار النفط بالرجة الأولى.

IV- المراجع

- Chand SN .(2018) .*Public Finance* .New Delhi ،India: Atlantic Publishers and Distributors.
- IMF, I. (2018). *How the IMF promotes global economic stability.* http://www.imf.org/external/np/exr/facts/globstab.htm: IMF Fact sheet.
- أحمد حشيش. (1992). *أساسيات المالية العامة مدخل لدراسة أصول الفن المالي للاقتصاد العام*. بيروت: دار النهضة العربية.
- اسماء قرفي، و رقية بوحيضر. (2021). مساهمة الجباية العادية في تحقيق النمو الاقتصادي في الدول العربية النفطية في ظل تقلبات اسعار النفط. *مجلة البحوث في العلوم المالية والمحاسبة*، الصفحات 245-269.
- جمال لعمارة. (01 09, 1998). مفهوم النفقة العامة في الفكر المالي الاسلامي. *جلة البصيرة للبحوث و الدراسات الانسانية*، الصفحات 02-23.
- حسين رواد، و الياس العيداني. (2020). مدى مساهمة عناصر ودعائم التسويق الالكتروني في الحكم على جودة الخدمات: دراسة استطلاع اراء الزبائن. *مجلة البشائر الاقتصادية*، الصفحات 662-676.
- صبرين عمرون. (2018). *السياسة المالية وأثرها على النمو الاقتصادي*. قسم العلوم الاقتصادية. الميسلة: جاماعة محمد بوضياف.

- عبد الجليل شليق . (2012). *استخدام أدوات السياسة المالية في ضبط التضخم ،دراسة حالة الجزائر للفترة 1990 -2009* . كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير: جامعة المسيلة.
- عبد المطلب عبد الحميد. (2003). *السياسات الاقتصادية على مستوى الاقتصاد القومي (تحليل كلي)* (المجلد الاولى). القاهرة: مجموعة النيل العربية.
- عبد المنعم فوزي. (1971). *سياسة المالية والمالية العامة*. بيروت: دار النهضة العربية.
- فليح حسن خلف. (2008). *المالية العامة* (المجلد الاولى). عمان: عالم الكتب الحديث.
- فهد مغيمش الشمري. (2017). *السياسات المالية وتأثيرها على التنمية المستدامة* (المجلد الاولى). عمان: دار الأيام.
- محمود الكفراوي. (1997). *السياسة المالية والنقدية في ظل الاقتصاد الإسلامي*. القاهرة: مكتبة الإشعاع للطباعة والنشر والتوزيع ، الطبعة.